



联合国
粮食及
农业组织

Food and Agriculture
Organization of the
United Nations

Organisation des Nations
Unies pour l'alimentation
et l'agriculture

Продовольственная и
сельскохозяйственная организация
Объединённых Наций

Organización de las
Naciones Unidas para la
Alimentación y la Agricultura

منظمة
الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



المجلس

الدورة السابعة والسبعون بعد المائة

روما، 7-11 أبريل/نيسان 2025

الذكرى السنوية الثمانون لتأسيس منظمة الأغذية والزراعة: اقتراحات للتجديد المؤسسي

تعزيز النظم الزراعية والغذائية التي نحتاج إليها من أجل عالم أفضل ومستقبل أفضل للجميع

الموجز

جرى تقديم اقتراحات كان الغرض منها دعوة الأعضاء إلى المباشرة بدراسة ومناقشة بين الأعضاء حول تدابير التجديد المؤسسي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) بالتزامن مع الذكرى الثمانين لتأسيس المنظمة واستكمالاً للجهود الرامية إلى زيادة قدرة المنظمة على تعزيز النظم الزراعية والغذائية من أجل عالم أفضل ومستقبل أفضل للجميع. وهذه الاقتراحات - التي تكمل عمليات التحول الجارية منذ عام 2019 من أجل بناء منظمة تتسم بقدر أكبر من الكفاءة والحداثة والديناميكية - تستند إلى الآراء التي عبّر عنها الأعضاء في إطار الأجهزة الرئاسية خلال السنوات الماضية لتكون بمثابة منطلق للنقاش بين الأعضاء. وترمي هذه الوثيقة إلى تيسير المناقشات بين الأعضاء وعملية صنع القرارات من جانبهم حول التدابير الدستورية والمتعلقة بالحوكمة الممكنة.

الإجراء المقترح اتخاذه من جانب المجلس

إنّ المجلس مدعو إلى دراسة التدابير المقترحة التالية للتجديد المؤسسي للمنظمة والتداول بشأنها من أجل رفع توصيات إلى مؤتمر المنظمة لكي يوافق عليها في دورته الرابعة والأربعين:

- الدستور - تعزيز الدستور من خلال فلسفة الأفضليات الأربع
- الحوكمة - تدعيم أداء المجلس

يمكن توجيه أي استفسارات بشأن مضمون هذه الوثيقة إلى:

السيدة Donata Rugarabamu

المديرة العامة المساعدة

المستشارة القانونية

مديرة مكتب الشؤون القانونية

الهاتف: +39 06570 55132

البريد الإلكتروني: LEG-Director@fao.org

أولاً - مقدمة

- 1- إنّ تدابير التجديد المؤسسي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (المنظمة) جارية منذ عام 2019، مع إدخال تحولات استراتيجية وتنظيمية وبرامجية في المنظمة. وتتيح الذكرى السنوية الثمانون فرصة لاتخاذ المزيد من الإجراءات للتجديد بما يضمن ملاءمة المنظمة للغرض المنشود بقدر أكبر.
- 2- وجرى تقدم اقتراحات كان الغرض منها دعوة الأعضاء إلى المباشرة بدراسة ومناقشة بين الأعضاء حول تدابير للتجديد المؤسسي بالتزامن مع الذكرى الثمانين لتأسيس المنظمة واستكمالاً للجهود الرامية إلى زيادة قدرة المنظمة على تعزيز النظم الزراعية والغذائية من أجل عالم أفضل ومستقبل أفضل للجميع. وهذه الاقتراحات تستند إلى الآراء التي عبّر عنها الأعضاء في إطار الأجهزة الرئاسية خلال السنوات الماضية لتكون بمثابة منطلق للنقاش بين الأعضاء.
- 3- وترمي هذه الوثيقة إلى تيسير المناقشات بين الأعضاء وعملية صنع القرارات من جانبهم الاستناد إلى الوثيقة CL 176/12 ومع مراعاة الآراء التي عبّر عنها الأعضاء بشأن الاقتراحات الواردة في الوثيقة إياها.

ثانياً - المعلومات الأساسية

- 4- أجرت المنظمة مراراً وتكراراً، منذ تأسيسها في أكتوبر/تشرين الأول 1945، تعديلات مؤسسية من أجل تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية المتغيرة لأعضائها على نحو أفضل. وكانت هذه التعديلات مدفوعة أيضاً بالاتجاهات والتحديات الجديدة المتصلة بولاية المنظمة، فضلاً عن خطة التنمية العالمية بما في ذلك، على سبيل المثال، إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن 21: برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة، والأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة، وخطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030، ونتائج المنتدى المتعددة الأطراف التي تتناول تغير المناخ والتنوع البيولوجي.
- 5- وشملت التعديلات التي أدخلت على مدى السنوات التسعة والسبعين الماضية تعديلات دستورية وتغييرات في هيكل الحوكمة، فضلاً عن تركيبة المنظمة وأدائها.
- 6- وقد زادت عضوية المنظمة منذ إنشائها من 42 دولة عضواً إلى 194 دولة عضواً، ومنظمة عضو واحدة، وعضوين منتسبين اثنين. وقد أدخلت تعديلات على هيكل حوكمة المنظمة تعكس الزيادات في عضوية المنظمة نفسها، وبالتالي في عضوية مؤتمرها، وهو أرفع جهاز رئاسي فيها.
- 7- وقد جرى تعديل تركيبة مجلس المنظمة وتوزيعه الإقليمي سبع مرات منذ عام 1945، حيث ارتفع من 14 دولة عضواً إلى 49 دولة عضواً حالياً، من مختلف أقاليم المنظمة السبعة.
- 8- ونتاجت تغييرات كبيرة في هيكل الحوكمة عن التقييم الخارجي المستقل لمنظمة الأغذية والزراعة لعام 2007، بما في ذلك إضفاء الطابع الرسمي على المؤتمرات الإقليمية باعتبارها أجهزة رئاسية للمنظمة، وإجراء تغييرات في تركيبة لجان المجلس، وصقل دور الرئيس المستقل للمجلس.

9- وقد تطرقت اقتراحات التجديد التي قادها المديرون العامون السابقون إلى العديد من الجوانب الأساسية للمنظمة بغية تلبية احتياجات الأعضاء وأولوياتهم. وشملت هذه التوصيات، ضمن جملة أمور، تعديل ديباجة دستور المنظمة (1965)؛ واستحداث برنامج التعاون التقني وإنشاء شبكة المكاتب القطرية لمنظمة الأغذية والزراعة (1976)؛ والإصلاحات الهيكلية (2005)؛ والتغييرات التحويلية (2012).

ثالثاً- الرؤية

10- قاد المدير العام، منذ تولّيه مهامه في عام 2019، عملية التجديد المؤسسي لمنظمة الأغذية والزراعة بهدف إقامة منظمة تتسم بقدر أكبر من الكفاءة والديناميكية وتكون فعالة في تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للأعضاء في المجالات الواقعة ضمن نطاق ولايتها.

11- وتمثل عنصر أساسي من هذا التجديد المؤسسي حتى الآن في تجديد الرؤية الاستراتيجية للمنظمة، المترسخة في الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031 بالصيغة التي أقرّها الأعضاء، استكمالاً لجدول أعمال التنمية العالمي، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ونتائج مؤتمرات الأطراف المتعلقة بالمناخ والتنوع البيولوجي. وتنشأ هذه الرؤية الاستراتيجية عن فلسفة تطلّعية تعبّر عنها الأفضليات الأربع وهي إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل، من دون ترك أي أحد خلف الركب.

12- وللدفع قدماً بهذه الفلسفة، أسندت عملية التجديد الأولوية لنهج قائم على النظم في تحويل النظم الزراعية والغذائية ويستند بشكل راسخ إلى العلوم والابتكار ويعزز الشراكات داخل المنظمة وخارجها.

13- وتم إدخال تحولات تنظيمية وبرامجية لترجمة فلسفة الأفضليات الأربع إلى إجراءات ملموسة، مع حشد موارد المنظمة وخبراتها ورأس مالها البشري لكي تعمل كمنظمة واحدة.

14- وشملت هذه التحوّلات تطبيق الإدارة النمطية في المقر الرئيسي والمكاتب الإقليمية، وتحويل المكاتب اللامركزية، وإنشاء مكتب الابتكار واستحداث منصب رئيس العلماء، فضلاً عن إنشاء مكاتب مخصصة للدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً والبلدان النامية غير الساحلية، ولأهداف التنمية المستدامة، ولشؤون الشباب والمرأة. وتمثلت التحوّلات الأخرى الرامية إلى تجديد المنظمة في إنشاء منتدى الأغذية العالمي، ومبادرة العمل يدًا بيد ومبادرة "بلد واحد، منتج واحد ذو أولوية"، ومتحف منظمة الأغذية والزراعة. وأسفرت عملية التحويل أيضاً عن تغيير مجالات تركيز المركز المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (الدستور الغذائي والصحة الواحدة) والمركز المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة والوكالة الدولية للطاقة الذرية (التقنيات النووية في الأغذية والزراعة). وترافقت هذه التغييرات المؤسسية مع رقمنة غير مسبوق، وتعزيز الاتصالات، وزيادة الشفافية في عمل المنظمة.

رابعاً- النطاق

15- وتشمل الاقتراحات الواردة في هذه الوثيقة المجالات التالية:

(أ) الدستور- تضمين فلسفة الأفضليات الأربع التطلّعية في دستور المنظمة؛
(ب) الحوكمة

- (1) تركيبة المجلس - تعديل تركيبة المجلس لتحسين التمثيل الإقليمي للدول الأعضاء (الفقرات 28 إلى 33)؛
- (2) الرئيس المستقل للمجلس - زيادة وضوح هذا الدور وتعزيز استقلالته بموازاة بناء الثقة من خلال الشفافية (الفقرات 34 إلى 42)؛
- (3) مكتب المجلس - إنشاء آلية ذات طابع رسمي لعمل المجلس في ما بين الدورات لدعم الرئيس المستقل للمجلس في أداء وظائفه (الفقرات 43 إلى 50).

16- في حال أقرّ الأعضاء هذه الاقتراحات، سيكون وقعها معدومًا على ميزانية المنظمة.

خامساً- الدستور

17- تم من حين إلى آخر تعديل الصكوك الأساسية للمنظمة، بما في ذلك دستورها، لكي تعكس التطورات التي يشهدها المجتمع الدولي.

18- وعلى سبيل المثال، قام المؤتمر في عام 1965 بموجب القرار 65/12 بتعديل ديباجة الدستور لكي تعبّر بشكل صريح عن الهدف المتمثل في ضمان "تحرير البشرية من الجوع"¹. واعتمد المؤتمر هذا التعديل في ضوء تقديم مسودة العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة بناء على توصية المجلس الذي أشار إلى أن المسودة "أقرت بشكل رسمي بالحقوق الأساسية لكل فرد في أن يكون متحرراً من الجوع"².

19- ونتيجة لذلك، تضمنت ديباجة دستور المنظمة هذه الإضافة (التي وضع تحتها خط) على النحو المبين أدناه:
"إن الأمم المقررة لهذا الدستور، وقد عقدت العزم على توطيد الرفاهية المشتركة بدعم العمل الفردي والجماعي من جانبها لأجل:

رفع مستويات التغذية والمعيشة للشعوب الخاضعة لولاية كل منها؛

وتحسين كفاءة إنتاج جميع المنتجات الغذائية والزراعية وتوزيعها؛

والنهوض بحالة أهل الريف؛ وبذلك تسهم في خلق اقتصاد عالمي موسع وتضمن تحرير البشرية من الجوع؛

تنشئ بهذا "منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة"، المشار إليها فيما بعد بلفظ "المنظمة"، التي يخطر عن طريقها الأعضاء بعضهم بعضاً بما يتخذ من تدابير، وما يتحقق من تقدم في ميادين العمل المبينة فيما سبق".

¹ انظر الفقرات 398 وما بعدها من الوثيقة C/1965/REP، والوثيقة CL 44/REP.

² انظر الفقرات 398 وما بعدها من الوثيقة C/1965/REP، والفقرات من 95 إلى 98 من الوثيقة CL 44/REP.

20- وفي السنوات الأخيرة، أقرّ المجتمع الدولي بأن الأمن الغذائي والتحرر من الجوع يرتبطان ارتباطاً جوهرياً بالقضاء على الفقر ويشكلان ركيزتين أساسيتين للتنمية المستدامة. وبالفعل، تنص خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في فقرتها الأولى التي تلي الديباجة، على الالتزام التالي:

"نحن مصممون على إنهاء الفقر والجوع، بجميع صورهما وأبعادهما، وكفالة أن يمكن لجميع البشر تفعيل طاقاتهم الكامنة في إطار من الكرامة والمساواة وفي ظل مناخ صحي".³

21- إضافة إلى ذلك، تؤكد الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها 168/78 الصادر في 19 ديسمبر/كانون الأول 2023، على جملة أمور منها:

"أن الإنتاج الزراعي المستدام والأمن الغذائي والتغذية وسلامة الغذاء تمثل عناصر أساسية للقضاء على الفقر بجميع صورته وأبعاده، وتدعو إلى بذل المزيد من الجهود من أجل تعزيز قدرات البلدان النامية في مجال الإنتاج الزراعي وإنتاجيتها والأمن الغذائي فيها على نحو مستدام".⁴

22- وفي معرض مؤازرة الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى معالجة هذه الأولويات العالمية، أسندت عملية تحديد المنظمة خلال السنوات القليلة الماضية الأولوية لنهج قائم على النظم من أجل تحويل النظم الزراعية والغذائية، والذي يتجلى من خلال الأفضليات الأربع، أي إنتاج أفضل، وتغذية أفضل، وبيئة أفضل، وحياة أفضل، من دون ترك أي أحد خلف الركب.⁵

23- وتعالج التطلّعات التي تركز عليها الأفضليات الأربع، الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية لتحقيق الأمن الغذائي والتغذية لأجيال الحاضر والمستقبل على النحو المبين في الإطار الاستراتيجي للفترة 2022-2031:

إنتاج أفضل	ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، من خلال سلاسل إمدادات زراعية وغذائية كفؤة وشاملة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية، ما يضمن وجود نظم زراعية وغذائية قادرة على الصمود ومستدامة في ظل تغيّر المناخ والبيئة.
تغذية أفضل	القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية بجميع أشكالها، بما في ذلك تشجيع الأغذية المغذية وزيادة فرص الوصول إلى أنماط غذائية صحية.
بيئة أفضل	حماية النظم الإيكولوجية البرية والبحرية وإصلاحها وتعزيز استخدامها المستدام، ومكافحة تغيّر المناخ (خفض المخلفات، وإعادة الاستخدام، والتدوير، وإدارة المخلفات) من خلال نظم زراعية وغذائية أكثر كفاءة وشمولاً وقدرة على الصمود واستدامة.
حياة أفضل	تشجيع النمو الاقتصادي الشامل من خلال الحد من أوجه عدم المساواة (بين المناطق الحضرية والريفية والبلدان الفقيرة والغنية والرجال والنساء).

³ القرار 1/70 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030".

⁴ القرار 168/78 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة بشأن "التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية".

⁵ يغطي النظام الزراعي والغذائي مسار الغذاء من المزرعة إلى المائدة - بما في ذلك فترة زرعته وصيدته وحصده وتجهيزه وتعبئته ونقله وتوزيعه والاتجار به وشراؤه وإعداده وأكله والتخلص منه. كما يشمل المنتجات غير الغذائية التي تشكل هي أيضاً سبيلاً للمعيشة، وكل شخص ونشاط واستثمار وخيار له دور في إيصال هذه المنتجات الغذائية والزراعية إلى متناولنا. ويشمل مصطلح "الزراعة" ومشتقاته في دستور المنظمة مصائد الأسماك والمنتجات البحرية والغابات والمنتجات الحرجية الأولية (الحاشية السفلية 6 من الوثيقة CL 166/REP).

24- وثمة اقتراح بأن تعكس الصكوك التأسيسية للمنظمة التطلّعات التي عبّر عنها الأعضاء في محافل عديدة متعددة الأطراف. وعلى سبيل المثال، وعلى غرار سابقة عام 1965، يمكن تعديل ديباجة الدستور على النحو التالي (الجزء الذي تحته خط):

"إن الأمم المقررة لهذا الدستور، وقد عقدت العزم على توطيد الرفاهية المشتركة بدعم العمل الفردي والجماعي من جانبها لأجل:

رفع مستويات التغذية والمعيشة للشعوب الخاضعة لولاية كل منها؛
وتحسين كفاءة إنتاج جميع المنتجات الغذائية والزراعية وتوزيعها؛
والنهوض بحالة أهل الريف؛

وبذلك تسهم في خلق اقتصاد عالمي موسع وإنتاج أفضل وتغذية أفضل وبيئة أفضل وحياة أفضل، من دون ترك أي أحد خلف الركب، وتضمن تحرير البشرية من الجوع؛

تنشئ بهذا "منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة"، المشار إليها فيما بعد بلفظ "المنظمة"، التي يخطر عن طريقها الأعضاء بعضهم بعضا بما يتخذ من تدابير، وما يتحقق من تقدم في ميادين العمل المبينة فيما سبق".

25- وفي الختام، يُقترح أن تنظر المنظمة بمناسبة الذكرى السنوية الثمانين لتأسيسها في تجديد تأكيدها على الأهمية المستمرة لهدفها الدستوري المتمثل في إنشاء نظم زراعية وغذائية كفؤة وشاملة وقادرة على الصمود ومستدامة لصالح أجيال الحاضر والمستقبل، من دون ترك أي أحد خلف الركب.

سادساً- الحوكمة

26- كما لوحظ أعلاه، أدخل الأعضاء عدّة تعديلات على هيكل الحوكمة في المنظمة منذ عام 1945 لمعالجة تغيّر العضوية وتلبية المطالب والأولويات الجديدة من أجل تأدية ولاية المنظمة بطريقة فعالة. وأجري الاستعراض الأخير الأهم لحوكمة المنظمة في أعقاب التقييم الخارجي المستقل للمنظمة⁶ في عام 2007.

27- وتم تنفيذ نواتج التقييم الخارجي المستقل عن طريق خطة العمل الفورية لتجديد المنظمة في الفترة 2008-2009. وقامت المنظمة منذ ذلك الحين بإدخال تعديلات محددة الأهداف على أساليب عملها. وتتيح الذكرى السنوية الثمانون لتأسيس المنظمة الفرصة للبناء على هذه الجهود من أجل تعزيز القدرة على الاستجابة لاحتياجات الأعضاء وأولوياتهم.

ألف- استعراض تركيبة المجلس وحجمه

28- نص دستور منظمة الأغذية والزراعة بنسخته الأساسية على أن تُعاون لجنة تنفيذية المؤتمر. وقام المؤتمر في دورته الثالثة المنعقدة في عام 1947 بتعديل المادة 5 من الدستور، حيث استبدل اللجنة التنفيذية بالمجلس المؤلف من 18 دولة عضوًا ينتخبها المؤتمر لولاية مدتها 3 سنوات.⁷ وكانت هناك في ذلك الحين 44 دولة عضوًا في المنظمة. وكما هو مبين في الوثيقة CL 176/INF/7، فإنّ تركيبة المجلس قد تغيّرت منذ ذلك الحين لتعكس بشكل أدقّ العدد المتنامي للأعضاء.

⁶ الوثيقة C.2007/7A.1-Rev.1.

⁷ الوثيقة C.1947/REP.

29- وتم تعديل تركيبة المجلس آخر مرة في عام 1977 حين بلغ عدد البلدان الأعضاء في المنظمة 144 عضوًا. وفي ذلك الحين:

"لاحظ المجلس أن اعتبارات الكفاءة تقتضي ألا يتضخم حجم المجلس بحيث يصعب تسيير أعماله إلا أنه اعترف بأن الزيادة التي طرأت على عضوية المنظمة منذ إقرار الحجم الحالي للعضوية وكذلك الحاجة إلى تحسين التمثيل الجغرافي لبعض المناطق لا سيما في أفريقيا سوف تتطلب زيادة محدودة في حجم عضوية المجلس. وفي هذا المجال أشير أيضًا إلى أن التوزيع العادل لا يتعلق فقط بعدد الدول الأعضاء في إقليم معين".⁸

30- وكانت التوصيات الصادرة عن المجلس في دورته الحادية والسبعين المنعقدة في عام 1977 والتي أقرها المؤتمر لاحقًا،⁹ نتيجة مفاوضات ولم تتبع نموذجًا رقميًا بحتًا. ونجمت عنها تركيبة المجلس الحالية:

الإقليم	الدول الأعضاء	مقاعد المجلس
آسيا	25	9
أفريقيا	49	12
أمريكا الشمالية	2	2
أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي	33	9
أوروبا	48	10
جنوب غرب المحيط الهادئ	16	1
الشرق الأدنى	21	6
المجموع	194	49

31- وبالرغم من اتساع عضوية المنظمة منذ عام 1977، إلا أنّ المشاورات بين الأعضاء بشأن تركيبة المجلس بعد صدور خطة العمل الفورية في عام 2009 والاستعراض المستقل لإصلاحات الحوكمة في المنظمة في عام 2015 لم تحقق توافقًا في الآراء. وعليه، قرر المؤتمر في عام 2015 تعليق المناقشات بشأن حجم المجلس وتركيبته، إلى أن يرى الأعضاء أنّ هناك توافقًا كافيًا في الآراء للتوصل إلى حل مرضٍ.¹⁰

32- ومنذ ذلك الحين، برزت دعوات من حين إلى آخر لزيادة فرص المشاركة في المجلس، بما يضمن التعبير عن الاهتمامات والأولويات المختلفة. وقد أعربت أقاليم عديدة عن قلقها إزاء تمثيلها بشكل غير كافٍ في المجلس. ووفقًا للتكليف الصادر عن الدورة الثالثة والأربعين للمؤتمر والدورة الخامسة والسبعين بعد المائة للمجلس، تجري حاليًا مشاورات غير رسمية بشأن مقاعد المجلس، بما في ذلك اقتراح محدد بإضافة مقعد واحد لإقليم جنوب غرب المحيط الهادئ.¹¹

⁸ الفقرات 208 إلى 211 من الوثيقة [CL 71/REP](#).

⁹ قرار المؤتمر رقم [77/16](#)، الذي اعتمده في دورته التاسعة عشرة.

¹⁰ التقرير [C 2015/REP](#)، الفقرة 74، والفقرة 3 من القرار رقم [2015/7](#)، بشأن الإجراء 4-4 من خطة العمل الفورية.

¹¹ الفقرة 68 من التقرير [C 2023/REP](#)؛ والفقرة 245 من الوثيقة [C 2023/PV](#)؛ والفقرة 27 من التقرير [CL 175/REP](#).

33- وبالاستناد إلى هذا الزخم، يمكن للأعضاء أن يقوموا في الذكرى السنوية الثمانين لتأسيس المنظمة بتقييم ما إذا كان هناك توافق كافٍ في الآراء للتوصل إلى حل مرضٍ في المداولات بشأن حجم المجلس وتركيبته. ومن المقترح تعديل تركيبة المجلس لتضم 55 دولة عضوًا، موزعة على الأقاليم على النحو التالي:

- آسيا، 10
- أفريقيا، 13
- أمريكا الشمالية، 2
- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، 10
- أوروبا، 11
- جنوب غرب المحيط الهادئ، 2
- الشرق الأدنى، 7

باء - زيادة الشفافية بشأن دور الرئيس المستقل للمجلس

34- حين أنشأ المؤتمر المجلس في عام 1947، أنشأ كذلك منصب الرئيس المستقل للمجلس.¹² وقد جاء ذلك عقب النظر في تقرير اللجنة الرئيسية الثالثة للمؤتمر الذي ينص على جملة أمور منها ما يلي:

"وافقت اللجنة الرئيسية بموجب عشرين صوتًا مؤيدًا مقابل ستة أصوات معارضة على ضرورة وجود رئيس مستقل للمجلس يكون ممثلًا حياديًا لجميع الدول الأعضاء. وقد جرت إلى حد ما مناقشة مسألة ما إذا كان اختيار رئيس المجلس يقع على عاتق المؤتمر أم على عاتق المجلس. ورأى بعض الأعضاء أنه ينبغي أن يكون المجلس حرًا في اختيار رئيسه، في حين اعتبر بعضهم الآخر أنّ هذه المسؤولية ينبغي أن تقع على عاتق المؤتمر الذي يمثل الجهاز السيادي ويضم جميع أعضاء المنظمة. وتم الاتفاق في نهاية المطاف على أنه ينبغي أن ينصّ الدستور على أنّ المؤتمر هو من يعيّن رئيس المجلس وأن تكون مدة تعيين رئيس المجلس سنة واحدة مع إمكانية إعادة انتخابه".¹³

35- ويتسم هذا المنصب بكونه الوحيد من نوعه في منظومة الأمم المتحدة، حيث يكون شاغل المنصب منتخبًا من قبل الدول الأعضاء في المؤتمر ليؤدي مهامه بموجب الأحكام الحالية لولاية مدتها عامان اثنان قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط.

36- وبعد مرور أكثر من 60 عامًا على إنشاء منصب الرئيس المستقل للمجلس، أدخلت خطة العمل الفورية تغييرات، على النحو المبين في القرار 2009/9، ومنحت الرئيس المستقل للمجلس دورًا أكبر في تيسير تأدية المجلس لوظائفه في مجال الحوكمة والإشراف بشكل عام على عمل المنظمة.¹⁴ وبذلك، هدفت أيضًا إلى ضمان ألا يؤدي هذا الدور المعزز إلى أي تضارب محتمل في الأدوار مع الوظائف الإدارية للمدير العام لدى إدارة المنظمة.

¹² القسم الرابع جيم، التعديلات على دستور منظمة الأغذية والزراعة، تقرير مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة، الدورة الثالثة، جنيف، سويسرا، 25 أغسطس/آب - 11 سبتمبر/أيلول 1947.

¹³ التقرير C/REP/1947، القسم خامسًا، تقارير اللجنة الرئيسية، تقرير اللجنة الرئيسية الثالثة المقدم إلى المؤتمر (المسائل الدستورية والإدارية والمالية)، البند 7 من جدول الأعمال - تقرير اللجنة التحضيرية (الفصل السابع) والتعديلات على الدستور واللائحة الداخلية، القسم 4.

¹⁴ القرار 2009/9 "تطبيق خطة العمل الفورية في ما يتعلق بالرئيس المستقل للمجلس"، القسم هاء من المجلد الثاني من النصوص الأساسية.

- 37- وقد أكد المؤتمر على الطبيعة الفريدة لمنصب الرئيس المستقل للمجلس حين اعتبر في عام 1947 أنّ الرئيس المستقل للمجلس "سيكون ممثلًا حياديًا عن جميع الدول الأعضاء". وبالنظر إلى ولاية المجلس ودور الرئيس المستقل للمجلس المنصوص عليه في عام 1947، فإنّ الحياد الفعلي والضميني للرئيس المستقل للمجلس ضروري لأداء حوكمة المنظمة على نحو صحيح، وعلى وجه الخصوص ممارسة مهام المجلس.
- 38- وعلاوة على ذلك، أسند الأعضاء والمدير العام في السنوات الأخيرة الأولوية لجعل منظمة الأغذية والزراعة منظمة أخلاقية تعمل بنزاهة.
- 39- ومن المقترح إبراز هذه المفاهيم الأساسية من خلال اعتماد مدونة أو إدماج المفاهيم الأساسية في صك قائم، على نحو ما فعلت الجمعية العامة للأمم المتحدة التي اعتمدت مدونة أخلاقيات رئيس الجمعية العامة.¹⁵
- 40- ومن المفضل أيضًا إضفاء المزيد من الوضوح على دور الرئيس المستقل للمجلس ومهامه في ما يتعلق بالأجهزة الرئاسية الأخرى للمنظمة، بما في ذلك تلك التي ترفع تقاريرها مباشرة إلى المؤتمر بشأن المسائل السياسية والتنظيمية.¹⁶ ومن شأن هذه الجهود أن تعزز هيكل الحوكمة الذي اعتمده الأعضاء من خلال خطة العمل الفورية.¹⁷ وعلى سبيل المثال، يمكن توضيح الغايات من تعامل الرئيس المستقل للمجلس مع الأجهزة الرئاسية الأخرى - ومع رؤسائها. ويمكن أن يشمل ذلك، على سبيل المثال، تيسير تبادل المعلومات بين المجلس وتلك الأجهزة الرئاسية والمساعدة، حسب مقتضى الحال، في التحضير لكي ينظر المجلس في توصياتها التي تنعكس تأثيراتها على المنظمة على مستوى البرامج والشؤون المالية والدستورية وتستدعي أن يرفع المجلس توصيات بشأنها إلى المؤتمر.
- 41- ومن المقترح أيضًا إضفاء مزيد من الوضوح على ما كان يتوخاه المؤتمر حين أقرّ "ضرورة ضمان ألا يحدث الدور الأكبر للرئيس المستقل للمجلس أي تضارب مع الأدوار الإدارية للمدير العام في إدارة المنظمة، كما دعت إليه خطة العمل الفورية".¹⁸ وفي هذا السياق، يمكن للأعضاء أن يضعوا في اعتبارهم التمييز بين الحوكمة والإدارة، على النحو الوارد في الفقرة 4 من المادة 7 من الدستور التي تنص على أنّ "المدير العام يتمتع بكامل الصلاحية والتفويض لتوجيه أعمال المنظمة، على أن يقوم المؤتمر والمجلس بالإشراف العام".
- 42- وخلاصة القول، قد تتيح الذكرى السنوية الثمانون لتأسيس المنظمة الفرصة أمام الأعضاء لاتخاذ إجراءات تبيّن توقعاتهم من منصب الرئيس المستقل للمجلس، وهو منصب فريد من نوعه أنشئ من أجل دعمهم في مجال حوكمة المنظمة.

¹⁵ الملحق الحادي عشر بالنظام الداخلي للجمعية العامة، الوثيقة [A/520/Rev.20](#).

¹⁶ المؤتمرات الإقليمية، ولجنة مشكلات السلع، ولجنة مصائد الأسماك، ولجنة الغابات، ولجنة الزراعة.

¹⁷ على سبيل المثال، أكدت خطة العمل الفورية أنّ "المجلس سيتوقف عن مناقشة السياسات والمسائل التنظيمية العالمية، إلا إذا دعا سبب عاجل إلى مناقشتها (وستتولى هذا الأمر حينها اللجان الفنية والمؤتمر)"، الوثيقة [C/2009/7](#)، الإجراء 2-23.

¹⁸ الفقرة التمهيدية من [القرار 2009/9](#)، القسم هاء، المجلد الثاني، [النصوص الأساسية \(2017\)](#).

جيم- زيادة الكفاءة عن طريق إنشاء مكتب للمجلس

- 43- يتسم عمل المجلس ورئيسه المستقل بأنه واسع النطاق. ومع ذلك، فإن المنظمة هي الوكالة المتخصصة الوحيدة من بين وكالات الأمم المتحدة التي ليس لديها مكتب يدعم جهازها الرئاسي التنفيذي في التحضير لدوراتها. فلدى جميع الوكالات المتخصصة الأخرى أجهزة - تتفاوت تسمياتها بين المكتب أو اللجنة التوجيهية أو اللجنة التنفيذية - لا تتمتع بسلطة اتخاذ القرار ولكنها تؤدي دورًا مركزيًا في تيسير الحوكمة.
- 44- وتنص اللائحة الداخلية التي اعتمدها المجلس في دورته الأولى في عام 1947¹⁹ على أن ينتخب المجلس نائبًا أول للرئيس ونائبًا ثانيًا للرئيس كل عام بعد أن ينتخب المؤتمر أعضاء ملء الشواغر في المجلس.²⁰
- 45- وجرى إدخال تعديلات على اللائحة الداخلية مع مرور الوقت. وهي تنص حاليًا على أن ينتخب المجلس، في بداية كل دورة، ثلاثة نواب للرئيس يمارسون مهامهم لغاية انتخاب نواب جدد للرئيس في الدورة التالية للمجلس. وفي حالة الغياب المؤقت للرئيس المستقل للمجلس، يجوز لأحد نوابه أن يتأسس المجلس. ولم يجر توضيح مهام نواب رئيس المجلس أكثر من ذلك. وفي حال تعذر على الرئيس المستقل للمجلس الاضطلاع بمهام منصبه خلال الفترة المتبقية من ولايته، يتولى عندها رئيس لجنة البرنامج مهام الرئيس المستقل للمجلس للفترة المتبقية من الولاية.
- 46- ويكون للمجلس جدول أعمال مكتمل لمناقشته في دوراته العادية، يضم مسائل معقدة وحساسة ومتنوعة؛ في حين أن المجلس لديه خمس دورات مقررة فقط في كل فترة سنتين، مدة كل دورة منها 5 أيام كحد أقصى. ويبدو أن الضغوط الواقعة على أعضاء المجلس بسبب الالتزامات العديدة في جداولهم الزمنية المتعلقة بالوكالات التي توجد مقارها في روما - إلى جانب مسؤولية بعض الأعضاء عن العلاقات الثنائية - قد تحول دون عقد دورات أطول مدة أو إضافية للمجلس.
- 47- وقد يرغب الأعضاء في إيجاد آليات لتيسير عمل المجلس بكفاءة، مثل إنشاء مكتب للمجلس، مع الحفاظ على الدور الفريد الذي يؤديه الرئيس المستقل للمجلس. ويمكن، على سبيل المثال، الاستعاضة عن نواب الرئيس المستقل بمكتب ينتخبه المجلس من بين أعضائه ويكون برئاسة الرئيس المستقل للمجلس.
- 48- ويمكن للمكتب أن يعاون الرئيس المستقل للمجلس في الاضطلاع بدوره في تمثيل جميع الأعضاء وفي عمله خلال التحضير لدورات المجلس في الفترة الفاصلة بين الدورات، بما يكمل مشاورات الرئيس المستقل للمجلس مع رؤساء ونواب رؤساء المجموعات الإقليمية. ويمكنه كذلك تأدية المهام الأخرى التي يفوضه بها المجلس لتسهيل عمله بفعالية وكفاءة. وبالفعل، يبدو أن تجربة الأجهزة الرئاسية الأخرى تؤكد على المساعدة الكبيرة التي يمكن أن تقدمها هذه الأجهزة الفرعية - من دون أن تكون لها سلطة اتخاذ القرارات - في التحضير للدورات.

¹⁹ الملحق الثالث بالتقرير CL 1/REP.

²⁰ المادة الأولى، أعضاء مكتب المجلس.

49- ويمكن أن يستند تكوين المكتب، على سبيل المثال، إلى عدد المقاعد المخصصة لكل إقليم في المجلس، على أن يُنتخب أعضاء المكتب في الدورة العادية الأولى للمجلس بعد المؤتمر مباشرة، لولاية تستمر حتى الانتخابات التالية للمجلس. وإن تطبيق نسبة 1:3 على العدد الحالي لمقاعد المجلس (البالغ عددها 49 مقعداً) والمخصصة لكل إقليم سينتج عنه مكتب يضم 17 عضواً، موزعين على النحو التالي بين المجموعات الإقليمية:

- آسيا، 3
- أفريقيا، 4
- أمريكا الشمالية، 1
- أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، 3
- أوروبا، 3
- جنوب غرب المحيط الهادئ، 1
- الشرق الأدنى، 2

50- وفي الختام، ونظراً إلى مرور نحو 80 عاماً على إنشاء المجلس، من المقترح تعديل الإطار المؤسسي بحيث يشمل مكتباً للمجلس من أجل تعزيز كفاءة أداء المجلس وقدرته على الاضطلاع بدوره في مجال الحوكمة.

سابعاً- الاستنتاجات

51- تمثل الذكرى السنوية الثمانون لإنشاء المنظمة فرصة لأعضائها لتنشيط تطلعاتهم الخاصة بالمنظمة وتحديد هذه المؤسسة وتعزيزها للمستقبل. وبالاستناد إلى الآراء التي عبّر بها الأعضاء في الماضي واستكمالاً لعمليات التحول التي وافق عليها أعضاء منذ عام 2019، ترمي هذه الاقتراحات إلى مساعدة الأعضاء في مناقشاتهم الرامية إلى جعل المنظمة أكثر ملاءمة للغرض المنشود من أجل تأدية ولايتها.

52- وبناء على ذلك، فإن المجلس مدعو إلى دراسة الاقتراحات الواردة في هذه الوثيقة والتداول بشأنها وصياغة توصيات بشأنها لإحالتها إلى المؤتمر في دورته الرابعة والأربعين (28 يونيو/حزيران - 4 يوليو/تموز 2025)، في الوقت المناسب من أجل الاحتفال بالذكرى السنوية الثمانين لتأسيس منظمة الأغذية والزراعة.